
الولايات المتحدة الأمريكية والمراهنة على الإنترنت (محددات الطموح الأمريكي للهيمنة في عصر المعلوماتية)

كوثر عباس الربيعي(*)

مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

مقدمة

شهدت أعوام الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي دخول الولايات المتحدة مرحلة جديدة من تاريخها، ليس بسبب انهيار المعسكر الشيوعي وتفرداها في قمة الهرم الدولي فحسب، وإنما أيضاً بفعل التحول الجذري الداخلي للمجتمع الأمريكي الذي انتقل إلى عصر المعلومات، ممّا كان له آثاره الكبرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية وفي شتى مناحي الحياة. وتحول ثقل الاقتصاد الأمريكي في جزء مهم منه، من عمليات التصنيع الشامل إلى شكل اقتصادي يعتمد أساساً على تحليل المعلومات، حيث برز دور القطاع الخدمي في توجيه عمليات الإنتاج ومصادر الثروة، معلناً بدء تآكل صيغة الوفاق الاجتماعي التي ساهمت سابقاً في تقوية المجتمع الأمريكي، واعتمد عليها النظام السياسي كثيراً.

إن ما اصطُلح عليه بثورة التكنولوجيا لم يأت من فراغ بل نما وتراكم منذ الحرب العالمية الثانية، عندما عرف العالم أول حاسوب في عام ١٩٤١، وخرج الإنسان إلى الفضاء الخارجي عام ١٩٥٧، بينما سبق الراديو والتلفزيون ذلك في أعوام العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين. أما ثورة المعلومات، أو ما يسمى الثورة الصناعية الثالثة، فتوجد قاعدتها الأساسية في الولايات المتحدة واليابان، كما تسعى دول أخرى، وخاصة في أوروبا وآسيا، إلى المنافسة في هذا المجال. وتقوم هذه الثورة على التطور الكبير في مجال الفضاء والمعلومات والعقول الإلكترونية والهندسة الوراثية. وخلال العقود الأربعة الماضية، نمت كفاءة الحاسوب بأكثر من مليون ضعف. أما في مجال الاتصالات، فقد عزز ظهور الألياف البصرية الكفاءة مليون مرة، وما عاد القمر الاصطناعي، رغم كل إمكاناته، إلا مجموعة فرعية من « أسلحة

المعرفة»، وهي أسلحة تكمن قوتها بصورة رئيسية في تقنية المعلومات. ورغم المشكلات الداخلية التي قادت إليها ثورة المعلومات وأكدت أن التطور في أي مجال يحمل في داخله الكثير من المخاطر إلى جانب الفوائد المتحققة منه، فإن الولايات المتحدة قررت الإفادة من الثورة في

اتجاه الرئيس جورج دبليو بوش نحو حملة "الحرب على الإرهاب" جعل الإنترنت من ضحايا هذه الحملة، وأكد في الوقت نفسه أن بداية الانحدار الأمريكي ربما تكون عن هذا السبيل.

مجال الاتصالات، حيث إن تكنولوجيا الاتصال والمواصلات تشكل الأدوات التكنولوجية للعولمة، وهي تتمثل في البث التلفزيوني الفضائي ووسائل الإعلام وشبكة الإنترنت والبريد الإلكتروني والهاتف الخليوي ووسائل النقل المتطورة، مع تركيز خاص على شبكة الإنترنت التي تبث المعلومات لكل البشر، بغض النظر عن جنسياتهم أو ثقافتهم، لتحقيق حلم الهيمنة العالمية والسيطرة على القرن الحادي والعشرين، حسب ما أعلن أكثر من رئيس أمريكي، وفي مقدمتهم الرئيس الأسبق جورج بوش (١٩٨٩ - ١٩٩٣).

من هنا جاءت المراهنة الأمريكية على قطاع المعلوماتية باعتباره السبيل الذي يمكن أن يحقق للولايات المتحدة الهيمنة الثقافية والاقتصادية في آن معاً. ولكن يبدو أن هذا الحلم، الذي حاولت إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون تحويله إلى حقيقة، اصطدم بالطموحات المتعجلة للرئيس جورج دبليو بوش، الذي اتجه نحو العسكر تحت شعار الحملة ضد الإرهاب، وهو ما جعل الإنترنت من ضحايا هذه الحملة، وأكد في الوقت نفسه أن بداية الانحدار الأمريكي ربما تكون عن هذا السبيل، رغم أن إدارة الرئيس الحالي باراك أوباما حاولت تطوير استخدام الإنترنت في الحملات الانتخابية وفي الوصول إلى قطاع واسع من الشعب الأمريكي، ولكن يبدو أنها باتت هي الأخرى تواجه استحقاقات وتحديات في هذا المجال، وبدأت تبحث في وضع استراتيجيا للأمن المعلوماتي..

أولاً: الإنترنت والمعلوماتية في التصور الأمريكي

أدت ثورة المعلوماتية والاتصالات، التي كان من ثمارها الرئيسية ظهور شبكة الإنترنت، إلى تبني مفاهيم سياسية وتطورات اقتصادية واجتماعية كان لها الأثر البالغ في حياة الإنسان والأمم، كما هي الحال مع النظام العالمي الجديد، والعولمة، والتحول إلى اقتصاد الخدمات والسوق العالمية الواحدة، واتفاقية التجارة العالمية، والصراع بين الحضارات، والحرب المعلوماتية والإعلامية، بالإضافة إلى ما يطلق عليه حرب السيطرة التي قادتها الولايات المتحدة، وخاصة في مطلع الألفية الثالثة.

وانطلق الطموح الأمريكي للسيطرة على العالم من فرضية تقول إن من يمتلك المعلومات هو الأقدر على تحقيق السيطرة العالمية. وإذا كان لهذه الفرضية ما يبررها بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن ذلك يرتبط بعوامل عدة ارتبطت بالتطور التكنولوجي في هذه الدولة وما قاد إليه

من تطور في مجالات عدة. أما باقي دول العالم، فلديها الكثير من المبررات لرفض الإذعان لهذه الفرضية.

١ - منطلقات التطور التكنولوجي

وجدت الولايات المتحدة في تفوقها التكنولوجي، وبشكل خاص تكنولوجيا المعلومات، فرصة للسيطرة على العالم، من خلال هدم حصونه الأمنية الداخلية. ويؤثر التطور التكنولوجي في مجال المعلومات في مجمل النشاطات الإنسانية كإدارة الصناعة والترفيه والترجمة. ومعدل التغيير هائل؛ إذ إنه يتضاعف سنوياً بمقدار ما يستحدث في الدول الصناعية من تجهيزات في هذا المجال^(١). وعدّ مروجو العولمة أنها حتمية ما دامت بنت التطور التكنولوجي، لأن هذا التطور والتقدم ظاهرة صحية^(٢)، ولأن المعرفة أصبحت الآن مصدراً أساسياً من مصادر القوة. ووفقاً للنظرة الأمريكية، فإن قيادة العالم ستكون مهمة الدول التي تمتلك المعرفة والقدرة على التميز التكنولوجي والابتكار وإدارة الشركات العالمية.

لقد أصبحت الثورات في مجال الإلكترونيات الدقيقة والمعلومات والهندسة الوراثية والفضاء، إلى آخر تقنيات هذه الثورة، تغير بشكل جذري حياة الأفراد وطرق الإنتاج وأساليب السوق، وأخيراً بناء القوة والسلطة في العالم^(٣) وبفعل التطور العلمي والتقني، تزايد ترابط الشبكات الجديدة للاتصال، وهو ما جعلها تتجاوز الحدود وتتخطاها بسهولة وفتح آفاقاً جديدة للاتصال. وتم إطلاق تسمية «الفضاء السيبرنيتي»^(*) على هذه التقنية الجديدة، ويقصد بها تخطي حدود الجغرافية والتاريخ والذاكرة الجماعية والتراث، أي إن شبكات الاتصال تبني عالماً جديداً مختلفاً كل الاختلاف عن عالمنا الحالي بحدوده السياسية والفكرية والاقتصادية، وإن جوهر فلسفة الإنترنت «قائمة على الحرية والتواصل والعولمة»^(٤). وبعد أن كانت السينما الأمريكية الخاضعة للسيطرة الصهيونية أبرز وسائل التغلغل الثقافي الأمريكي في العالم، أصبحت شبكة الإنترنت من أهم الوسائل الشائعة لنقل الثقافة الأمريكية ونشرها عبر الحدود ونشر الأفكار والعادات الأمريكية والغربية عبر العالم.

(١) «حال الأمة العربية: الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٥»، **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢٠٧ (أيار/مايو ١٩٩٦)، ص ٢٨.

(٢) جلال أمين، «العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث»، **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٤ (آب/أغسطس ١٩٩٨)، ص ٦٠.

(٣) عبد المنعم سعيد، «ما بعد الحرب العالمية الباردة: النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار» سلسلة ندوات الجامعة الأردنية، عمّان، ١٩٩٤، ص ٣٥.

(*) السيبرنيتي نسبة إلى السيبرنتيك، وهو العلم الذي يدرس طرق سيلان المعلومات وسبل مراقبتها في الكائنات الحية داخل الأجهزة الآلية والمنظومات الاجتماعية والاقتصادية. أسس هذا العلم الباحث هوزربرت فينر. ولتر ريستون، **أقول السيادة: كيف تحول ثورة المعلومات عالماً**، ترجمة سمير نصار وجورج خوري (عمّان: دار النسر للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٥٥.

(٤) أيمن الصياد، «الإنترنت في الزمن الأمريكي»، **الكتب: وجهات نظر (القاهرة)**، العدد ٢٧ (شباط/فبراير ٢٠٠٢)، ص ٣٣.

واتسعت دلالة مفهوم الثورة العلمية والتكنولوجية لتشمل مضامين ذات صلة بمواقع المجتمعات في التقسيم الدولي للعمل، وفي تحديد مواقع القوة والنفوذ الجيوسياسي والجيواقتصادي عالمياً وإقليمياً. ولذلك فمن الطبيعي أن تلعب الرأسمالية، بوصفها «البيئة» التي احتضنت التقدم العلمي والتقني، على هذا الوتر الحساس، فتتزع نحو تقديم «أيدولوجيا» تهدف إلى تضئيل دور الشعوب الأخرى^(٥)، وهو ما يحدث في العالم الآن. إن ثورة المعلومات أدت إلى توسيع انتشار المعلومات على مستوى العالم، وهو ما يعني أن إحكام السيطرة على أدوات الاتصال يشتمل على إمكانية تعميمها على العالم؛ فهذه الثروة ليست ميزتها في امتلاكها فقط، بل بتأثيرها في العالم الثالث أو الدول النامية، التي يتصارع الجميع للسيطرة عليها. «ونظراً لإمكانات الولايات المتحدة في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومات، فإنها تكون، وحسب المنطق الأمريكي، المرشح الأوفر حظاً لقيادة العالم»^(٦). ومنذ ظهور شبكة الإنترنت وكونها نشاطاً اتصالياً متميزاً، فهي تدار على يد مجموعة من المهندسين والأكاديميين الأمريكيين، الأمر الذي أدى إلى أن تقاد عبر فلسفة المجتمع الأمريكي القائمة على الليبرالية السياسية والاقتصادية وعبر الانفتاح التقني^(٧). وترى الولايات المتحدة في عملية تدفق المعلومات وسيلة لاستدراج العالم إلى الخضوع لأوامرها بفعل التحكم في عملية التدفق أو نوع المعلومات، وهو ما يعني تدفق الأوامر من الجانب الأمريكي إلى دول العالم الأخرى. ومن هنا، فـ «حين تقوم الأمور بتدفق الأوامر، فإن صاحب الورقة المادية يصبح هو الأقدر على فرض سيطرته، وفي مثل هذه الأحوال تكون قوة دولية مثل الولايات المتحدة هي القوة العظمى القادرة على التحكم في مسار التاريخ»^(٨). ويعتقد خبراء الحاسوب أن ثورة في ميدان الاتصال يمكن أن تقود إلى عمومية التفكير، وهذه بدورها تقود إلى إرساء نظام جديد لتشكيل ثقافة عامة كونية موحدة ومتطابقة.

٢ - الإنترنت وكيف تعاملت معه الولايات المتحدة الأمريكية

تُعدّ شبكة الحواسيب الدولية (الإنترنت) إحدى أهم الوسائل التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين عملية السيطرة الثقافية ونشر الثقافة الأمريكية عبر الحدود. والإنترنت هو ذلك النظام المعلوماتي الغزير في مجال المعرفة والتخاطب والمراسلة والتعامل التجاري والإعلامي والثقافي والعلمي والمخابراتي والترفيهي، الذي لم يعد أحد يناقش جدواه وفعاليته بعد أن أصبح واقعاً وفرض نفسه في التعامل الدولي؛ فالإنترنت الآن أكبر مزود

(٥) عبد الكريم أبو هات، «المنطق الاقتصادي لعالم اقتصادات بلا حدود»، آفاق عربية، العدد ٣ (١٩٩٧)، ص ٣٩.

(٦) حنان دوبدار، «الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية»، السياسة الدولية، السنة ٣٣، العدد ١٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ١٢٣.

(٧) كينيث نيل كوكبير، «من الذي سيحكم الانترنت؟» فورن أفيرن (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)، ترجمة شيرين حامد فهمي، على موقع المعرفة <http://www.marefa.org>.

(٨) حازم أحمد حسني، «المعلوماتية والعولمة.. رؤية من الجنوب»، موقع إسلام أون لاين، ١٣/١٠/٢٠٠١، <http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2001/10/article1.shtml>.

للمعلومات في العالم، ويضم عدداً كبيراً من شبكات المعلومات المحوسبة المحلية أو الواسعة الموزعة على مستويات إقليمية وعالمية، في مختلف أنحاء الكرة الأرضية. وهو يسمح لأي حاسوب مزود بمعدات سهلة الاستخدام بالاتصال مع أي حاسوب في أي مكان من العالم وتبادل المعلومات معه. والمعلوم أن الإنترنت أمريكي النشأة، وأن الولايات المتحدة أسسته لخدمة وزارة الدفاع، وبالتحديد لأغراض ربط عدد من الجامعات الأمريكية ومراكز البحوث التي تنفذ مشاريع بحثية لحساب الحكومة الأمريكية. وقد توسع ليربط مؤسسات وشركات محلية وعالمية، ثم انتقلت إدارته إلى القطاع الخاص^(٩) وسمحت الولايات المتحدة باستخدام الإنترنت عالمياً في إطار مخطتها لعولمة السوق والأفكار، وبأجور زهيدة، من أجل تحقيق أغراض اقتصادية وثقافية وسياسية، حيث إنه يسهل لهذه الشبكة تسويق منتجاتها وسلعها على اختلاف أنواعها، وإجراء العمليات المالية والصفقات التجارية، واكتساح الأسواق العالمية، إضافة إلى نقل معطيات الثقافة الغربية ونشرها عبر الحدود. ويرى البعض «أن الولايات المتحدة تقود العالم من خلال البيت الأبيض ووزارة الخارجية ومحطة CNN»، وأن الإنترنت يمكن أن يوجه شعوب العالم وقبلها الشعب الأمريكي، والحصول على تفويض عام على ما تراه الإدارة الأمريكية، حيث إن الآلة الإعلامية الضخمة، وعلى رأسها CNN، سخرت بشكل كبير في حقبة الوصول الفوري للمعلومات المكيفة وفق الرغبة الأمريكية عن طريق الإنترنت. وعلى سبيل المثال، فإن موقع CNN شحن كل صفحاته، على اختلافها، بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بما يتصل بالحدث، مع تغطية إخبارية متواصلة، وزاد أعداد زوار موقع ABC من ثلاثة ملايين زائر إلى ثلاثين مليون زائر يومياً. وعلى موقع شبكة CNN، وبعد أن كان المستخدمون يستعرضون أحد عشر مليون صفحة يومياً، أصبحوا بعد ذلك الحدث يستعرضون تسعة ملايين صفحة في الساعة الواحدة^(١٠).

وسعت الولايات المتحدة إلى تحويل الإنترنت إلى منطقة للتبادل الحر، وهو ما أعلن عنه الرئيس الأسبق بيل كلينتون ونائبه آل غور في تقرير مشترك عام ١٩٩٨، ودعيا الحكومات الأخرى إلى وضع حد أدنى من الضوابط للشبكة العالمية للسماح بتطوير الطرق السريعة للمعلومات دون أية عقبات. وفي ذلك التقرير اقترحت الولايات المتحدة التوصل إلى اتفاق دولي خلال عام لإلغاء الرسوم الجمركية على المعدات المرتبطة بشبكة الإنترنت، وعدم إخضاع المنتجات والأجهزة المتوفرة على الشبكة للضرائب الجمركية، كما تم في ذلك الوقت تكليف وزير الخزانة الأسبق (روبرت روبن) بالتفاوض داخلياً وعالمياً لضمان عدم فرض ضرائب ورسوم جديدة على الصفقات والنشاطات التجارية التي تتم عبر الإنترنت^(١١).

(٩) هلال عبود البياتي، «الإنترنت والاستخدام الأمريكي»، آفاق عربية، العددان ٩ - ١٠ (١٩٩٨)، ص ٢٧. (تخضع إدارة الإنترنت لإدارة منظمة غير حكومية أقامتها الولايات المتحدة في عام ١٩٩٨ وتسميها مجموعة الانترنت للأسماء والأرقام، وتختصر (ICANN).

(١٠) هشام سليمان، «الإنترنت... ساحة للتعبئة الأمريكية»، موقع إسلام أون لاين، ٢٢/٩/٢٠٠١، < http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-HealthScience/HSALayout&cid=1175008894008 >.

(١١) إذاعة صوت أمريكا في ٢/٧/١٩٩٨.

وحسب المصادر الأمريكية، فإن المطلوب هو أن تحقق الإجراءات المتخذة في هذا المجال قفزة في تنمية المبادلات التجارية، بحيث تصل إلى سبعين مليار دولار خلال ثلاثة أعوام، بينما كان الرقم أقل من مليار دولار عام ١٩٩٨. وتوقع رئيس شركة ABM العملاقة للمعلوماتية أن يصل الرقم إلى ألف مليار دولار في عام ٢٠١٠^(١٢).

لقد عززت تقنية الاتصالات المتقدمة القوة العسكرية الأمريكية ومكنتها من الاستخدام والمراقبة والتدخل في جميع أنحاء العالم. واعتمد حلم الهيمنة على العالم على القوة الاقتصادية للمال العابر للحدود، ووسائل الإعلام التجارية، وسيادة الإلكترونيات، كما عززت تقنية الاتصالات المتقدمة القوة العسكرية الأمريكية ومكنتها من الاستخدام والمراقبة والتدخل في جميع أنحاء العالم. وقد بلغ الطموح الأمريكي في هذا المجال حداً دفع البعض إلى الحديث عن عالم تقوده الولايات المتحدة، بعد أن تحدد له أساليب التفكير ومناهج الثقافة.

وكما طرح الكاتب الأمريكي فرانسيس فوكوياما فكرته عن نهاية التاريخ ونهاية الأيديولوجيا، بات هناك من يتحدث عن نهاية العقل، بعد أن غزت الحواسيب المبرمجة دول العالم، بما فيها العالم الثالث، وباتت إحدى وسائل تشكيل الثقافة واتجاهات التفكير. ففي مقالة كتبها اثنان من الباحثين الأمريكيين هما جوزيف ناي ووليم اونز، ذكر «أن البلد الذي يحتل الصدارة في ثورة المعلومات سيكون أقوى الجميع، وفي المستقبل المنظور، هذا البلد هو الولايات المتحدة»^(١٣). ولكن هذا الطموح اصطدم بالكثير من الكوابح مع مطلع القرن الجديد، خصوصاً بعد اتجاه الحكومة الأمريكية بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى إعادة النظر في التعامل مع هذه الشبكة، وإخضاعها لعدد كبير من القيود. كما أن تطور شبكة الإنترنت وتعقدتها واتساع حجمها وازدياد عدد الدول المتعاملة من خلالها، كل ذلك قاد إلى مشكلات متجددة إلى حد مطالبة الدول بتدويل الشبكة وإنهاء الاحتكار الأمريكي لإدارتها.

ثانياً: محددات الطموح الأمريكي

ربما يتصور البعض ممّا تقدم أن التقدم الأمريكي في هذا الطريق يسير دون عوائق، ولكن الولايات المتحدة واجهت منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين بوادر التهديد لهذه الشبكة العالمية، وعلى أكثر من صعيد، داخلياً وخارجياً.

١ - المحددات على الصعيد الداخلي

مع انتشار الإنترنت كان على الولايات المتحدة التعامل مع الكثير من القضايا الداخلية والمشكلات، التي نتجت من الانفتاح في هذا المجال في بلد يضم مواطنين جاؤوا إلى الولايات المتحدة من أغلب دول العالم، إن لم نقل جميعها. ومن أهم تلك القضايا:

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) جوزيف ناي، «المعلوماتية الأمريكية: موارد قوة للمستقبل»، ترجمة شامل سرسوم، شؤون سياسية

(بغداد)، العددان ٦ - ٧ (١٩٩٦)، ص ٩٣.

أ - كان لانتشار الإنترنت تأثير في المجتمع الأمريكي تمثل في صعوبة اندماج المهاجرين الجدد في المجتمع الأمريكي. وبات على الولايات المتحدة، التي كانت تتباهى بمجتمعها الذي تصفه المصادر الأمريكية بأنه بوتقة انصهار، أن تواجه «مسألة التحول إلى خليط غير متجانس من المجموعات ذات المصالح الشخصية الأنانية التي تعاني اختلالاً وظيفياً»^(١٤)، وأدت وسائل الاتصال الحديثة إلى تمكن المهاجرين من المحافظة على هوياتهم الثقافية الأصلية، ومقاومة أية محاولة للذوبان في ثقافة المجتمع الذي هاجروا إليه. وفي هذا أكبر الخطر على الدولة الأمريكية، وهي دولة مهاجرين في الأساس، وتعتمد على الهجرة في زيادة عدد سكانها بشكل كبير.

كما طرح فوكوياما فكرة نهاية التاريخ والأيدولوجيا، بات هناك من يتحدث عن نهاية العقل، بعد أن غزت الحواسيب المبرمجة دول العالم، وباتت من وسائل تشكيل الثقافة واتجاهات التفكير.

ب - قاد تغير شكل الملكية الرأسمالية إلى نشوء طبقة مالكة جديدة لوسائل الإنتاج المعرفية، وهي طبقة تخوض صراعاً مع الرأسمالية التقليدية. ورافق التحول في شكل الملكية الرأسمالية اعتماد كبير على العمالة الأجنبية، إذ برع الآسيويون، بشكل خاص، في البرمجة، حتى أن الكثير من شركات المحاسبة الكبرى في الولايات المتحدة اتجهت نحو استخدام مبرمجي آسيويين دون استقدامهم إلى الأراضي الأمريكية، وفي استخدام الإنترنت والأقمار الاصطناعية، حيث أصبح في الإمكان إرسال المعطيات المالية إلى الفلبين ومراجعة سجلات الحسابات على بعد نصف محيط الكرة الأرضية من مقار تلك الشركات. والحل هذا يعقد المشكلة؛ إذ إن الوظائف ذات المردود المادي العالي تُمنح إلى عناصر من خارج البلاد. ورغم أن ذلك أقل تكلفة من توظيف الخبراء الأمريكيين، فإنه يعني مزاحمة الآسيويين للأمريكيين في الوظائف، في وقت يتصاعد فيه عدد العاطلين عن العمل إلى أرقام عالية جداً^(١٥). وقد ظهر تأثير هذا العامل في المعارضة الواسعة لعولمة الشركات الأمريكية داخل الولايات المتحدة نفسها، حيث اتسعت هذه المعارضة بشكل كبير فأدت إلى إخفاق مؤتمر منظمة التجارة العالمية (من أكبر مؤسسات العولمة)، الذي عقد في سياتل عام ٢٠٠٠، في الوصول إلى أي اتفاق بشأن القضايا الرئيسية التي تخص قضايا التجارة الحرة ومايرافقها من مشكلات البطالة وغيرها.

ج - بدأ الحديث عن علاقة الإنترنت بالسياسة وفق فرضيات متعددة، ترى الأولى أن تطور الإنترنت كان وراءه أناس يعملون خارج أطر البيروقراطية والسياسة. لذا، فإنه لن يخضع للقواعد الكلاسيكية للعلاقات الدولية، بل سيكون خارج نطاق سيادة الدول وسيطرته. وتجد الثانية أن الإنترنت قد يتحول إلى أداة سيطرة على نحو غير مسبوق، وأن

(١٤) جاك اتالي، «انهيار الحضارة الغربية حدود السوق والديمقراطية»، ترجمة سامان عبد المجيد عبد الرحمن، مجلة أم المعارك، العدد ١٤ (١٩٩٨)، ص ١٤.
(١٥) ريستون، أقول السيادة: كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا، ص ٥٦.

الشركات المسيطرة على الإنترنت ستدخل في علاقة شراكة مع الدول التي ستحافظ على سيادتها، وربما تعززها، وكل ما هنالك أنها ستستخدم أدوات ووسائل جديدة لهذا الغرض، مستشهدين على ذلك بأن حجم التجارة الإلكترونية بلغ في مطلع العقد الأخير نحو ١,٣ تريليون دولار يومياً، تتم خارج قنوات الدولة الرسمية، أي أن هناك من يرى أن الشركات المتعددة الجنسيات بفضل الإنترنت عززت قوتها، وأنها أصبحت أقوى من أن تحتاج إلى دولها الأم لحماية مصالحها^(١٦). ورغم أن هذه الفرضيات التي عرضها ماركوس فراندا في كتابه **تطور الإنترنت والسياسة في خمسة أقاليم** كانت معقولة وقت صدور الكتاب في عام ٢٠٠٢، فإن الواقع والأزمة التي مر بها قطاع المعلوماتية ضمن المؤسسات التي واجهت استحقاقات الأزمة المالية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وما رافقها من تشكيك في قضايا التجارة الإلكترونية واتساع الاحتيال عبر الإنترنت، والذي شجع بعض الدول، مثل الصين وحتى الولايات المتحدة نفسها، على وضع الكثير من القيود على شبكة الإنترنت، كل ذلك يوضح باللموس أن الإنترنت، مثله مثل أي مشروع تجاري، يستمد قوته من الدولة بشكل كبير.

د - أدت سياسة العولمة إلى تعرض الدولة الأمريكية لضغوط مزدوجة؛ حيث إن الجزء الأكبر من اقتصادها تديره دولياً فئة خاصة تتميز بضعف الانتماء السياسي إلى الدولة. ويرى المحللون أن الخطر الكبير على الأمن القومي الأمريكي من تطور ثورة المعلومات يأتي من التحول القيمي الذي واكب عملية الاستقطاب الاجتماعي؛ فقد أدى تقلص قاعدة الطبقة المتوسطة اقتصادياً واجتماعياً إلى التهديد بظهور ولقاءات بديلة، تنتمي إلى الحضارة العالمية الموازية لعولمة الاقتصاد الدولي، أو ولقاءات إثنية ذات أسس قبلية أو عشائرية، وهي التي أصبحت تميز القطاع الواسع من الفئات المهمشة في اقتصاد المعلومات، وهو ما يقود بدوره إلى مخاطر تطاول النشاط السياسي للدولة^(١٧).

هـ - أصبح اختراق نظم المعلومات وشبكات الإنترنت، أو ما يسمى «جرائم الإنترنت»، خطراً كبيراً في الأعوام الأخيرة، حيث يتسلل البعض لأغراض التجسس، أو الابتزاز أو السرقة، وهو ما قاد إلى ضرورة البحث عن أساليب لتحسين المواقع والمعلومات؛ إذ اتضح أن موظفي المعلوماتية أنفسهم يمثلون منطلق الخطر الأول، ويأتي بعد ذلك الموظفون الآخرون والمتسللون من الخارج. وأصبحت ثقافة الانفتاح المدعومة بالإنترنت سلاحاً ذا حدين؛ «الشبكة المفتوحة مثلها مثل المجتمع المفتوح يشجع على الإبداع، لكنه يشجع أيضاً على الجريمة»^(١٨). ومن المؤشرات الخطيرة في هذا الاتجاه تصاعد نسب عمليات الاحتيال عبر الإنترنت، حتى بلغت في عام ٢٠٠٧ ما قيمته ٢٣٩ مليون دولار، بينما لم تتجاوز ١٨ مليون دولار في عام ٢٠٠١. أما في عام ٢٠٠٨، ومع تصاعد حدة الأزمة المالية في الولايات المتحدة والعالم، فقد ارتفع حجم الاحتيال عبر الإنترنت إلى رقم قياسي وهو ٢٦٤,٦ مليون

(١٦) ماركوس فراندا، «تطور الإنترنت والسياسة في خمسة أقاليم في العالم»، موقع الجزيرة نت، ٣ / ١٠ /

٢٠٠٤، < <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6C10754B-AC44-416B-BC86-088DEBC3AE11.htm> >.

(١٧) ريستون، المصدر نفسه، ص ٥٦.

(١٨) كوكبير، «من الذي سيحكم الانترنت؟».

دولار خلال بضعة أشهر، وهو ما أكدته تقرير مركز شكاوى الاحتيال عبر الإنترنت، الذي تديره المباحث الفدرالية الأمريكية، في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٩^(١٩)، علماً بأن هذه الأرقام مرشحة للتصاعد بشكل كبير مع الركود الاقتصادي الذي يشهده العالم، ومع الكشف عن عمليات احتيال أكثر دقة، وعصابات احتيال عابرة للقارات..

و - قيام بعض منظمات المجتمع المدني باستغلال تكنولوجيا المعلومات في الحملات الانتخابية وفي التصويت، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، لعرض قضاياها وشن حملات الاحتجاج لإطلاق سراح المسجونين لدى القوات الأمريكية في غوانتانامو (كوبا) وأبو غريب (العراق)، وكشف المشكلات التي يواجهها الاحتلال الأمريكي في العراق. وأصبحت المنظمات غير الحكومية ترى في الإنترنت وسيلة لتحقيق أهدافها بأقل التكاليف وأنجح السبل التكنولوجية، في ظل ندرة حريات النقد والتعبير في المجال السياسي بطرقه التقليدية^(٢٠).

كما ظهرت دعوات تحض على الكراهية والعنصرية على الإنترنت، ومحاولة استغلال الأطفال جنسياً عبر شبكة المعلومات الدولية. لكن الإدارة الأمريكية واجهت تحدياً في هذا المجال تمثل في القلق من أن يتناقض القضاء على تلك المواقع مع التعديل الأول للدستور الأمريكي المتعلق بحرية التعبير.

ز - أثارت الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الولايات المتحدة مشكلة الإنفاق على التطوير في هذا المجال، وصعوبة تخصيص الأموال اللازمة. وفي ظل تأثير الأزمة الكبير في سوق العمل وخسارة ملايين الوظائف، فإن قطاع المعلوماتية لن يكون بمنأى عن التراجع.

لقد وجد محللون اقتصاديون، في مقدمتهم البريطاني مايكل ماندل، أن الفورة التي رافقت صعود قطاع المعلوماتية لن تستمر طويلاً، بل إن أزمة الاقتصاد الجديد قد تكون أكثر خطراً، وقد تؤدي إلى كساد شامل، رغم اعتقاده أن لاقتصاد المعرفة سمات كثيرة تميزه من الاقتصاد القديم، لكن ذلك التميز لا يمنحه حصانة، مستشهداً على ذلك بمتابعة حركة أسهم الإنترنت في عام ٢٠٠٠ وتذبذبها، وداعماً رأيه بثلاثة مؤشرات بدأت في العام ٢٠٠٠: «المؤشر الأول هو سقوط متزامن لأسعار أسهم شركات التكنولوجيا، مع تراجع الإنفاق على الأبحاث الخاصة بمنتجات جديدة. والثاني تباطؤ الانخفاض في أسعار المنتجات التكنولوجية، والثالث انخفاض حجم رؤوس الأموال المخاطرة والمستثمرة في قطاع شركات المخترعات والبرمجيات الجديدة»^(٢١).

ح - إن المخاطر الكثيرة التي رافقت تطور شبكة الإنترنت أدت إلى ما يمكن اعتباره إرباكاً

(١٩) موقع الجزيرة نت، ٣١/٣/٢٠٠٩.

(٢٠) خالد زنكلو، «هل تتعلم التجربة الأمريكية؟! الديمقراطية الرقمية من رحم التكنولوجيا الحديثة».

الحياة، ٣/٢/٢٠٠٥.

(٢١) مايكل ماندل، «الكساد القادم للإنترنت» موقع الجزيرة نت، ٣/١٠/٢٠٠٤، <http://www.

aljazeera.net/NR/exeres/D688246D-67F7-4AA7-B4B0-F7FE0A8D21DD.htm>.

قانونياً؛ ففي الولايات الأمريكية الخمسين، فرض في عام ١٩٩٩ وحده ٢٠٠٠ قانون لتنظيم شؤون الإنترنت^(٢٢).

وإذا كان الداخل الأمريكي يعاني الكثير من المشكلات المرتبطة بصعوبة السيطرة على الإنترنت، وخاصة بعد أن ازدادت النشاطات الإجرامية لعصابات المخدرات والاتجار بالبشر والاحتيال وغيرها، فإن التحدي الخارجي لا يقل خطراً عن مشكلات الداخل، بفعل اتساع نطاق الشبكة ودخولها إلى أغلب دول العالم، إن لم يكن كلها، وإن بمستويات مختلفة؛ حيث استخدم هذه الشبكة معارضة السياسة الأمريكية في الداخل والخارج، وخاصة من تطلق عليهم الإدارة الأمريكية توصيف «الجماعات الإرهابية»، لنشر أفكارهم والدعوة إلى قضاياهم، بينما يسعى بعض الدول إلى التنافس في مجال الإنترنت، استهلاكاً وتسويقاً، مع الولايات المتحدة.

٢ - المحددات على الصعيد الخارجي

ربما يكون الصراع المعلوماتي أحد مظاهر الصراع المستقبلي، إن لم يكن قد بدأ الآن، وقد يؤدي إلى عملية استقطاب معلوماتية؛ حيث فرضت الشبكة العالمية للمعلومات نفسها في القرن الجديد، وباتت تخلق نزاعاً حقيقياً وصداماً في المنظورات بين القوى العالمية. ومن المؤشرات في هذا الاتجاه:

أ - إن الثورة التكنولوجية أثرت في النظام الدولي بشكل عام؛ إذ جعلت دولاً أقل أمناً من السابق، ذلك لأن وسائل الاتصال المقترنة بالثورة التكنولوجية أدت إلى أن تكون سيادة الدول أكثر عرضة للاختراق من ذي قبل. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن الولايات المتحدة سعت إلى استغلال ما تتيحه شبكة الإنترنت من معلومات في الجانب العسكري، يصبح من حق الدول الأخرى أن تلجأ إلى وسائل للدفاع عن نفسها، والإنترنت إحدى هذه الوسائل. ومن أمثلة ذلك قيام الدول بفرض رقابة على ما ينقله الإنترنت من معلومات، كما حدث مع الصين التي شكت الولايات المتحدة من أنها تقيد حرية وصول المعلومات عبر الإنترنت^(٢٣).

ب - شهد العقد الأخير الكثير من المعارك المعلوماتية، التي استخدمت الإنترنت وسيلة لها، وهو ما قاد أجهزة الاستخبارات في الكثير من دول العالم إلى تشكيل وتدريب جنود - قراصنة قادرين على المناوشة والتجسس على العدو من خلال الحاسوب، إضافة إلى شن هجمات من بُعد على البنى التحتية الحيوية.

وقد تعرضت عدة مصالح حيوية أمريكية لهجمات خاطفة من إحدى الطوائف الصينية، لكن ثبت بعد التحقيق أن مصدرها كان وزارة الأمن العام الصينية. كما حاول قراصنة

(٢٢) فرناندا، «تطور الإنترنت والسياسة في خمسة أقاليم في العالم».

(٢٣) هشام سليمان، «في المعلوماتية.. الخطر الأكبر من الداخل»، موقع إسلام أون لاين، ٤/٨/٢٠٠١.

< http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-HealthScience/HSALayout&cid=1175008898169 > .

المعلومات مرات عدة اقتحام مواقع أجهزة قاعدة سان أنطونيو العسكرية الأمريكية الجوية (تكساس)، التي تتضمن معلومات حول الوحدات المتمركزة في البوسنة، أو الوحدات التي تقوم بمراقبة الأجواء العراقية. كذلك ظهرت مجموعات من قرصنة المعلومات الذين استطاعوا اختراق مواقع حساسة، مثل وزارة الدفاع الأمريكية ووكالة الاستخبارات المركزية والمباحث الفدرالية، وعبثوا بمواقع شبكة مايكروسوفت، أشهر شركة للمعلوماتية في العالم، حتى وصف ذلك بأن «التكنولوجيا تأكل التكنولوجيا»^(٢٤).

وربما تشير الهجمة الإلكترونية التي شهدتها الدوائر الأمريكية الحساسة في تموز/ يوليو ٢٠٠٩ إلى استمرار المخاطر المحدقة بالشبكة العنكبوتية، وخضوعها للحسابات السياسية، حيث تعرضت مجموعة من المواقع الإلكترونية التابعة للحكومة الأمريكية، بما في ذلك موقع البيت الأبيض ووزارة الخارجية، إضافة إلى مواقع مالية، مثل Yahoo Finance، لهجمات واختراقات قرصنة، كما تؤكد تعرض موقع وزارة الأمن القومي الأمريكي الإلكتروني للاختراق، في الوقت الذي أكدت صحيفة **الواشنطن بوست** الأمريكية أنها تعرضت لهجمات مماثلة. وقد اتهمت الإدارة الأمريكية الدوائر الصينية بأنها وراء تلك الهجمات، لكن اتضح أن القرصنة من عمل دوائر في كوريا الشمالية، بهدف التشويش على الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد البرنامج النووي الكوري الشمالي^(٢٥)، حيث تحولت الخلافات بين الجانبين إلى الاستعانة بشبكة الإنترنت لشن نوع آخر من الحروب.

وفي هذا السياق تحدث مايك ماكونيل، مدير المخابرات الوطنية الأمريكية، أول مرة عن خطورة الحرب الإلكترونية على الأمن القومي، وذلك ضمن شهادته أمام الكونغرس حول التهديدات السنوية المفترضة (Annual Threat Assessment) لعام ٢٠٠٨، معترفاً بأن الولايات المتحدة ليست على استعداد للتعامل مع أي تهديد إلكتروني لبنيتها المدنية والعسكرية، وإن تكن المؤسسة العسكرية هي الأكثر تمتعاً بالحماية من الحكومة الفدرالية والقطاع الخاص^(٢٦).

وبالرغم من إخفاق أغلب هذه الهجمات، التي تنسق من الخارج في دول مثل كندا والنرويج وتايلاند والصين وكوريا الشمالية وغيرها، فهي دفعت إلى دق ناقوس الخطر لدى السلطات الأمريكية، التي قررت في ظل عدم وجود قوانين للحماية الدولية، أن تكون الرائدة في وضع أجهزة الإنذار.

ج - إن المراهنة على غزو تكنولوجيا المعلومات للدول النامية تستلزم زمناً طويلاً؛ فمشكلة المعلومات الحالية هي في كثرة المعروض وقلة الطلب، لأن أربعة أخماس سكان

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) «هاكرز يهاجمون موقع البيت الأبيض ويثيرون مخاوف أمنية»، موقع سي أن أن بالعربية، ٩/٧/

٢٠٠٩.

(٢٦) حنان سليمان، «قضايا الأمن الإلكتروني تقلق إدارة أوباما»، **تقرير واشنطن**، العدد ١٩٦ (٧)

< <http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1191> > .

شباط/فبراير ٢٠٠٩،

الأرض لا يمتلكون أجهزة استقبال، كما أن مناطق كثيرة في العالم يصعب الحصول على معلومات عنها بسبب القلاقل السياسية أو الحدود التي تضعها الدول^(٢٧). ويؤكد خبراء أمريكيون أن دولاً كثيرة تعجز عن تلبية متطلبات الاستفادة الفعلية من تقنية المعلومات، وهي «معدلات التعليم العالية وبنية تحتية كفوءة، وسياسات منظمة ومناسبة»^(٢٨) بل إن استيعاب التطورات الحديثة في مجال المعلوماتية مازال يمثل مشكلة، حتى في الدول المتقدمة المنتجة لهذه التقنية، وهو ما يدعوها إلى الاستعانة

ظهرت مجموعات من قراصنة المعلومات الذين استطاعوا اختراق مواقع حساسة في الأجهزة الأمنية الأمريكية، وعبثوا بمواقع شبكة مايكروسوفت، حتى وصِف ذلك بأن "التكنولوجيا تآكل التكنولوجيا".

بالمهاجرين من دول الجنوب لتوظيف خبراتهم في مجال التصنيع والاستخدام. وفي هذا الصدد، تشير الإحصاءات إلى أن ٩٦ بالمئة من سكان أفريقيا وجنوب آسيا لم يستخدموا الإنترنت حتى عام ٢٠٠٠، وتوصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في حزيران/يونيو ٢٠٠٢ إلى أن «الفجوة الرقمية تهدد بتهميش اقتصادات وشعوب الكثير من الدول النامية بشكل متزايد»^(٢٩). لكن الدعوة إلى وصول الإنترنت إلى الجميع لا تتفق مع المنطق الذي يؤكد أن التكلفة المرتفعة للوصول إلى

الاستخدام الأمثل للإنترنت لا تتناسب مع إمكانيات الدول الفقيرة بشكل عام، خاصة أن الدول الغنية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، لا تحاول دعم مثل هذه التوجهات، وتكتفي بجعل الدول النامية والفقيرة في موقع المتلقي والمستهلك لما تقدمه من معطيات تبشر بالزمن الأمريكي. وقد جرت مساع دولية قادتها الأمم المتحدة وأيدتها الدول الفقيرة لرأب الفجوة الرقمية، إلا أنها لم تحقق شيئاً يُذكر، حيث عُقدت قمتان دوليتان للمعلومات (جنيف ٢٠٠٣ وتونس ٢٠٠٥)، ولم تحقق أية منهما الأهداف الثلاثة الرئيسية التي وضعتها الأمم المتحدة ولخصها الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات اوشيو اوشومي، بالآتي^(٣٠):

(١) ترسيخ مفهوم مجتمع المعلومات لدى قادة الدول، وخاصة الفقيرة منها.

(٢) الحصول على تعهدات ملزمة من الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة لتضييق الفجوة الرقمية.

(٣) وضع إطار قانوني ينظم تعاملات الأفراد والمؤسسات والحكومات على شبكة الإنترنت.

(٢٧) كلود موسى، «الجدل حول العولمة: أوهام قرية المعلومات العالمية»، إعداد هدى راغب معوض،

السياسة الدولية، السنة ٣٣، العدد ١٣٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)، ص ٢٥٠-٢٥٢.

(٢٨) Charles Kenny، «Development's False Divide»، *Foreign Policy* (January-February 2003), p. 70.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) «التيارات العالمية في عام ٢٠١٥: حوار حول المستقبل مع خبراء غير حكوميين»، ترجمة أمير جبار

لغة، سلسلة دراسات مترجمة (مركز الدراسات الدولية، بغداد)، العدد ١٤ (٢٠٠٢)، ص ٤.

د - إن الثورة التكنولوجية التي طورت وسائل الاتصال والمواصلات لم تستطع تغيير النظم الاقتصادية للدول التي ترفض التعامل مع غيرها، بل إن اقتصاد الدول المتقدمة نفسها ليس مرتبطاً بعوالة الاقتصاد^(٣١). يدل على ذلك أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة وامتدت إلى العالم كله عام ٢٠٠٨ وما تلاه، كشفت بوضوح عن التفاوت في طرق المعالجة بين الدول الرأسمالية نفسها.

هـ - إن الدول التي تعاملت مع الإنترنت باعتباره حقيقة واقعة وجزءاً هاماً من التطور واجهت مشكلات من مثل حماية الحياة الشخصية للأفراد أو حماية المصالح القومية. وفي مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة، التي حاولت إدارتها استغلال الإنترنت للتجسس على مواطنيها في الداخل، وعلى الدول الأجنبية. ومن الأمثلة على ذلك برنامج «كارنيفور» الذي استخدمته المباحث الفدرالية الأمريكية أعواماً، ولم يتم الكشف عنه إلا في عام ٢٠٠٠، «لمراقبة البريد الإلكتروني وأنماط تصفح الإنترنت»، وكذلك شبكة «إيشلون» التي كشفت النقاب عنها في عام ٢٠٠٠ أيضاً، وهي شبكة تستطيع التنصت على جميع الاتصالات في العالم كله^(٣٢). ورغم كل ذلك، قامت الولايات المتحدة بحجب الكثير من المعلومات التي كانت موجودة على مواقع الإنترنت لأعوام خلت، بسبب المخاوف التي نشأت بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وقد قوبلت برامج التجسس بردة فعل من مستخدمي الإنترنت الذين شكلوا ما سُمي «نشاط الدفاع عن الخصوصية على الإنترنت»، وحاولوا التشويش على تلك البرامج.

و - المخاوف الأمريكية من «الهجمات الفيروسية»، وقد أثار هذا الموضوع اهتمام الكونغرس الأمريكي، إذ يرى الخبراء أن إنتاج الفيروسات يتطور نوعاً وكماً بأعداد كبيرة، وقد ينتج منها العشرات يومياً، حتى إن عدد فيروسات الحاسوب بلغ ٦٤٧٥٩ فيروساً حتى نهاية عام ٢٠٠٣^(٣٣)، وهي تتزايد باستمرار.

ز - قامت الدول الأخرى أيضاً بالعمل على تطوير كفاءاتها في هذا المجال، وهو ما جعلها تصبح منافسة قوية للولايات المتحدة. فالدول الأوروبية تسعى إلى إقامة «نظام غاليلو» كتحد أوروبي لنظام واشنطن العالمي للسيطرة على الإنترنت^(٣٤). ولم يقتصر الأمر على تطوير الحواسيب والشبكات، بل تجاوز ذلك إلى الاهتمامات الثقافية؛ إذ انتهى الاحتكار الأمريكي للإنترنت من خلال اللغة الإنكليزية، ودخل الكثير من اللغات إلى مواقع الشبكة، ومنها اللغة العربية، وأصبح الإنترنت وسيلة للتعريف بالكثير من الثقافات، بما فيها ثقافات

(٣١) داني رودريك، «مناظرة حول العوالة»، السياسة الدولية، السنة ٣٣، العدد ١٣٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧)، ص ٢٠٣.

(٣٢) علي محمد رحومة، الإنترنت والمنظومة التكنو - اجتماعية: بحث تحليلي في الآلية التقنية للإنترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٦٠.

(٣٣) كوكبير، «من الذي سيحكم الإنترنت؟».

(٣٤) المصدر نفسه.

دول الجنوب، إلى جانب الثقافات الغربية. وتوجد الآن على الشبكات مواقع باللغة العربية وعشرات اللغات الأخرى. إلى جانب ذلك، فإن المواقع العاملة باللغة الإنكليزية استخدمتها الفئات ذات التعليم العالي للتعريف بقضايا شعوب الدول الأخرى وثقافتها. كما إن هناك قوى ترفض فكرة التجانس الثقافي، وتعمل جاهدة على المحافظة على عناصر الاختلاف الثقافي الإيجابي القائمة على خصوصية الأنظمة الاجتماعية المؤسسة للثقافات، وهو ما يمكن أن نشير إليه، على سبيل المثال، في مطالبة فرنسا بالاستثناء الثقافي ضمن منظمة التجارة العالمية (الغات)^(٣٥).

ح - استخدمت القوى المناهضة للعولمة تقنية الإنترنت لنشر أفكارها وشن الحرب على دعاة العولمة، التي تقودها الولايات المتحدة. ومن بين أبرز تلك القوى حركة السلام الأخضر^(*) التي تنادي ببيئة نظيفة، حيث أعلنت تأسيس مجتمع عالمي جديد مقاوم لتدمير البيئة، وقادت حملات كثيرة، من بينها حملة «المئة شركة في مواجهة ارتفاع درجة حرارة الأرض»، التي نشطت لتعريف الشركات الأمريكية التي تعارض بروتوكول كيوتو للبيئة، من أجل فضحها ومحاربتها اقتصادياً^(٣٦).

وفي هذا المجال، يمكن الإشارة إلى الصراع الكبير على صفحات الإنترنت بين الولايات المتحدة ومن تطلق عليهم توصيف «التنظيمات الإرهابية»؛ فرغم أن الأساطيل الأمريكية تجوب بحار العالم ومحيطاته شرقاً وغرباً، فإنها تعجز عن تسكين حركة مناهضيها على الإنترنت، حتى أن عضو مجلس الشيوخ الأمريكي جو ليبرمان وصف أعداء الولايات المتحدة في هذا المجال بأنهم «أصبحوا أكثر تأهيلاً وأقدر على استخدام الإنترنت، وبدأوا في توجيه أحاديثهم وأفكارهم مباشرة إلى المتحدثين بالإنكليزية، بمن فيهم الذين ينتمون ويعيشون في الولايات المتحدة ذاتها، مخترقين الحدود الدولية والحدود الثقافية»^(٣٧).

ط - وظهرت مع مطلع الألفية الثالثة، ومع تصاعد مشكلة التنافس التكنولوجي، نزاعات

(٣٥) الصديق رابع، «وسائل الإعلام والعولمة»، المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٤٣ (أيار/مايو ١٩٩٩)، ص ٣٧.

(*) تأسست حركة السلام الأخضر في عام ١٩٧١ على يد مجموعة من الكنديين المعارضين لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء تجارب نووية تحت سطح أرض جزيرة صغيرة قرب السواحل الغربية لولاية ألاسكا، وقد نمت الحركة خلال العقود الماضية، وأصبحت حركة عالمية رائدة في مجال الحملات المناوئة لتلويث البيئة، وبلغ عدد مناصريها نحو ٢,٨ مليون شخص، ومقرها في مدينة أمستردام الهولندية.

(٣٦) «الإنترنت.. ثورة في حملات «السلام الأخضر»» تقرير حركة السلام الأخضر، ترجمة وتقديم مجدي سعيد، موقع إسلام أون لاين، ١٣/٦/٢٠٠٥، <http://www.islamonline.net/arabic/science/2005/06/article03.SHTML>.

«من تلك الحملات تلك التي راقت أولمبياد سيدني عام ٢٠٠٠، حيث شنت حملة ضد شركة كوكا للمشروبات الغازية التي رعت الأولمبياد، وكذلك الحملات ضد عمليات التخلص من النفايات النووية في مياه البحار وغيرها».

(٣٧) ميرفت عبد العزيز، «أمريكا تهرب إلى حجة البليد قائلة: الإنترنت خطر وتنشر الإرهاب»، مجلة لغة

العصر للكمبيوتر والاتصالات (مؤسسة الأهرام)، العدد ٩١، (تموز/يوليو ٢٠٠٨)، ص ٤٧.

دبلوماسية بشأن مسألة السيطرة على الإنترنت وتحويله من سيطرة منظمة ايكان (ICANN) - أمريكية غير حكومية - إلى سيطرة مؤسسة دولية عالمية، حتى بات هناك من يتحدث عن صراع المنظورات الذي يشبه صراع الحضارات^(٣٨).

ي - لم تقتصر المعارضة لقيادة أمريكا لشبكة الإنترنت على الدول منفردة، بل تحولت إلى جهد جماعي بقيام الأمم المتحدة، عبر أمينها العام السابق كوفي أنان، بتكليف فريق عمل من أربعين شخصاً للبحث في مسألة إدارة الإنترنت، وطرح الفريق أربعة مقترحات بشأن إدارة الإنترنت، وهي تتلخص في^(٣٩):

- إنشاء ما يُعرف بمجلس الإنترنت العالمي، وأعضاؤه من الحكومات، تكون مهمته الإشراف على الشبكة بدلاً من هيئة ايكان الأمريكية.

- تقوية دور اللجنة الحكومية لهيئة ايكان نفسها بحيث تصبح منتدى رسمياً حكومياً تكون مهمته مناقشة قضايا الإنترنت وبثها.

استخدمت القوى المناهضة للعولمة تقنية الإنترنت لنشر أفكارها وشن الحرب على دعاة العولمة، التي تقودها الولايات المتحدة. ومن أبرز تلك القوى حركة السلام الأخضر.

- تقليص صلاحيات هيئة ايكان بحيث تقتصر على الجانب التقني، وإنشاء مجلس الإنترنت العالمي بحيث لا يكون تابعاً للأمم المتحدة، وإنما يكون هيئة دولية مستقلة.

- إنشاء ثلاثة كيانات، يختص الأول بنظام عنونة المواقع، ويكون الثاني عبارة عن غرفة مناقشات حول الإنترنت تشارك فيه الحكومات ومؤسسات ربحية، ومنظمات ممثلة لعموم الناس، ويقوم الثالث بدور المنسق بشأن القضايا ذات العلاقة بالسياسة العامة.

وقد ردت الإدارة الأمريكية في يونيو/حزيران ٢٠٠٥ بإعلان وزارة التجارة الأمريكية ما وُصف بـ «ضربة استباقية»، ومؤداه أن تحتفظ واشنطن بسلطتها على منظمة ايكان، وأن لا تراجع عن هذا القرار مهما يحدث^(٤٠). ولكن يبدو أن تزايد الانتقادات أدى بالولايات المتحدة إلى تخفيف سيطرتها على الهيئة غير الربحية، وتوقيع اتفاقية تعطي الهيئة سلطة ذاتية للمرة الأولى، وتجعلها محل إشراف ومساءلة من قبل «مستخدمي الإنترنت». وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في منتصف عام ٢٠٠٩^(٤١).

(٣٨) كوكبير، «من الذي سيحكم الإنترنت؟».

(٣٩) شاتو دي بوسي، «تقرير الفريق الدولي العامل المعني بإدارة الإنترنت»، حزيران/يونيو ٢٠٠٥، < <http://www.wgig.org/docs/WGIG-Report-Arabic.pdf> >.

وهو مضاف إلى تقرير الأمين العام المقدم في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان «التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي».

(٤٠) كوكبير، المصدر نفسه.

(٤١) موقع بي بي سي على الإنترنت، ٢٥/٦/٢٠٠٩.

وبدأ منذ عام ٢٠٠٣ عقد المؤتمرات الدولية حول مجتمع المعرفة، وفي مقدمتها مؤتمر جنيف ٢٠٠٣ ومؤتمر تونس ٢٠٠٥، وبدأت دول جديدة، مثل البرازيل والصين وكوريا وسورية وزيمبابوي، تطرح رؤاها، مطالبة بإدارة عالمية للإنترنت، على غرار شبكة الهواتف الدولية، حتى وصل الأمر بالرئيس روبرت موغابي (رئيس زيمبابوي) إلى وصف النظام الحالي في إدارة الإنترنت بأنه شكل للاحتلال الحديث^(٤٢).

ك - وقد شهدت مرحلة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ متغيرات كثيرة في التعاطي مع قطاع المعلوماتية، حيث استخدمت شبكة الإنترنت في الهجمات الثقافية المتبادلة، كما نشطت عمليات القرصنة المعلوماتية، واتجهت الولايات المتحدة نحو سن تشريعات لحماية شبكة معلوماتها، من أهمها قانون باتريوت الذي وقّعه الرئيس الأمريكي في مطلع عام ٢٠٠٢، وهو قانون يسمح بمراقبة الاتصالات عبر الإنترنت، من قبل المخابرات والأجهزة الأمنية. ومن الجانب الآخر، قادت من خلال الإنترنت حملات المطاردة ضد من تدّعي أنهم وراء هجمات أيلول/سبتمبر، معتبرة أن اختراق أنظمة الحواسيب من قبل من تصفهم بالإرهابيين أصبح يمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي. وكان أخطر ما واجهه قطاع المعلوماتية تداعيات الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة، وما أسفرت عنه من إفلاس بعض شركات المعلوماتية، وخاصة شركة وورلد كوم للمعلوماتية، التي تملك نحو ٨٠ بالمئة من المواقع على شبكة الإنترنت داخل الولايات المتحدة وخارجها، إضافة إلى تدنّي نشاط المبيعات في أجهزة الحاسوب، لأسباب شتى. ويرى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر أن المعلوماتية أدت إلى نشوء عصر جديد مازالت تحولاته الثقافية والسياسية في بدايتها، ولكن هذا التدفق الهائل في المعلومات أدى إلى خلل وارتباك، وأبعد قادة أمريكا عن رؤية المستقبل، وأغرقهم في الإعلام. ويعتقد كيسنجر أن الامكانات الهائلة والتفوق التقني والمعلوماتي والإعلامي قد تغري الأمريكيين بالتحول إلى إمبراطورية، لكن ذلك سيؤدي مع الوقت إلى تفسخ محلي وتآكل الضوابط الداخلية^(٤٣).

ومع تزايد اعتماد الأمريكيين على شبكة الإنترنت في إجراء معاملاتهم المالية والاستثمارية، واتساع حجم الاتصالات الإلكترونية والمتابعة الأخبارية، تزايدت المخاوف من انتهاك الخصوصية بما يعدّ تعدياً على الحريات المدنية للمواطنين. لذا، اتجهت إدارة الرئيس باراك أوباما إلى وضع استراتيجيا تضع في الاعتبار الجوانب المحلية والعالمية للقضية، بعد أن واجهت تحدياً يتمثل في ما وصف بالرغبة في الحفاظ على الأمن الإلكتروني. واستعانت لوضع

(٤٢) خالد البرماوي، «قمة تونس للمعلومات.. عندما تمخض الجبل»، موقع إسلام أون لاين، ٢٨/١١/٢٠٠٥ < http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Health-Science/HSALayout&cid=1175008807088 > .

(٤٣) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية.. نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢)، انظر عرض إبراهيم غرايبة على موقع الجزيرة نت، ٣٠/١/٢٠٠٣، < http://aljazeera.net/NR/exeres/71EC19D6-5266-4B31-A033-0E8DE54164D2.htm?wbc_purpose=basic_current_curren > .

تلك الاستراتيجية بمراكز الأبحاث التي توصلت إلى أن الأمر يتطلب العمل وفق ثلاثة محاور هي: إنشاء إدارة جديدة معنية بالأمن الإلكتروني؛ وضع برنامج استراتيجي يعمل على خلق قيادات إلكترونية قادرة على مواجهة تحديات العصر للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي داخل الإدارة الأمريكية والقطاع الخاص؛ تعزيز شبكة التعاون والعلاقات بين الحكومة الأمريكية والقطاع الخاص^(٤٤).

وإذا كانت قضية الإنترنت والأمن الإلكتروني تمثل مشكلة داخلية ملحة، فإن أمام الإدارة الأمريكية مهمة أخرى من أجل إعادة النظر في الدور العالمي للشبكة العنكبوتية، ووضع ضوابط تحد من سوء استغلالها، وكذلك الانفتاح على العالم وقبول المشاركة في إدارة الإنترنت، والإفادة من خبرات الدول الأخرى في هذا المجال، خاصة بعد أن تجاوز حجم المتعاملين بالشبكة من الصينيين أعداد الأمريكيين بكثير. ثم إن دولاً كثيرة تطمح إلى الاستفادة القصوى من الإنترنت، وهو ما يزيد من حجم المنافسة على الشبكة.

خاتمة

لقد جعل التطور في مجال المعلوماتية، وإنشاء شبكة الإنترنت، الولايات المتحدة تعتقد أنها ستستطيع من خلال سيطرتها على شبكة الإنترنت أن تسيطر على الأسواق وإدارة الاقتصاد العالمي، فضلاً على نشر الثقافة الأمريكية، بما يفتح الباب واسعاً أمام طموحات الهيمنة. وكان لهذا الاعتقاد الكثير من المسوغات، خاصة أن الإنترنت انطلق أساساً من الولايات المتحدة. كما أن الشركات الأمريكية أفادت من هذه الشبكة الممتدة عبر العالم، لدعم اقتصادها وتنشيطه خلال أعوام التسعينيات، وأفادت منها الدوائر الأمنية والاستخباراتية والعسكرية في التجسس على العالم وفي تطوير الأسلحة، ونشر الدعايات المضللة، والسيطرة على منافذ المعلومات في أغلب بقاع الأرض.

لكن كان لا بد من أن تصطدم الطموحات الأمريكية الواسعة بالكثير من الكوابح؛ فقد بات العالم أكثر تعقيداً مما كان عليه في السابق، وأصبحت تقنيات الاتصال المتطورة في متناول أكثر من جهة، ولم يعد ميدان التطوير في مجال الإنترنت حكراً على الولايات المتحدة. كما أن التوسع في استخدام الشبكة العالمية قاد إلى قيام الكثير من الدول بمحاولة الاستفادة منها، وكذلك المؤسسات والمنظمات غير الرسمية والأحزاب والجماعات العرقية والسياسية. وأسفرت تقنيات الاتصال الحديثة عن تعقيدات إضافية داخل الولايات المتحدة نفسها، التي أصبحت تواجه مشكلة سياسية واجتماعية واقتصادية بفعل سيطرة شركات المعلوماتية على الاقتصاد الأمريكي، ونشوء طبقة اجتماعية تفتقر إلى الولاء للدولة، وتنشر استثماراتها خارج الولايات المتحدة، الأمر الذي وسع مشكلة البطالة، وقلص حجم الطبقة المتوسطة. وبدأت نذر الخطر بانهايار الأسس التي قام عليها المجتمع الأمريكي، المكوّن أساساً من

(٤٤) سليمان، «في المعلوماتية..الخطر الأكبر من الداخل».

المهاجرين، لتتعرّز ظاهرة رفض الاندماج في المجتمع ومواصلة المهاجرين تقوية علاقاتهم بالمجتمعات التي قدموا منها.

لقد افترضت الولايات المتحدة، وهي تراهن على الإنترنت، أن العالم كله سيكون ضمن حدود القرية الكونية، لكنها جوبهت بواقع التخلف والفقر الذي أعاق وصول الإنترنت إلى الكثير من الدول بفعل تدنّي مستويات التعليم، والافتقار إلى الأموال اللازمة للحصول على هذه التقنية المكلفة، وكذلك واقع الاضطراب السياسي، وإغلاق الحدود في وجه تدفق المعلومات.

أسفرت تقنيات الاتصال الحديثة عن تعقيدات داخل الولايات المتحدة، التي أصبحت تواجه مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية بفعل سيطرة شركات المعلوماتية على الاقتصاد الأمريكي.

والولايات المتحدة، التي باتت تشكو من خطر الحرب الإلكترونية واحتمال تعرضها لضربة قوية تشل حركتها، هي التي بدأت هذه الحرب عام ١٩٩١ عندما شن سلاح الجو الأمريكي حرباً إلكترونية على العراق عبر استهداف قدرات الأنظمة الدفاعية العراقية وتدمير البنية التحتية للاتصالات.

لقد توصلت الولايات المتحدة إلى أن الإنترنت وتقنيات المعلومات الأخرى يمكن أن تكون سلاحاً ذا حدين، وأن خصومها يمكن أن يشهروا هذا السلاح في وجهها أيضاً. ويبدو أن على مخططي الاستراتيجية الأمريكية أن يستفيدوا من وصف العالم الأسترالي كورال بيل للتحدي الأمريكي بالقول «أن تعترف أمريكا بتفوقها بشرط أن تدير سياستها كما لو كانت تعيش في عالم مليء بمراكز القوى»، حيث إنها ستجد في هذا العالم شركاء، ليس في تقاسم الأعباء النفسية للقيادة فحسب، بل في صوغ نظام دولي أيضاً يتفق مع ما تنادي به من مبادئ الحرية والديمقراطية» □